



PROVISIONAL

A/32/PV.56
3 November 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧، الساعة ١٥ / ٠٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— تنظيم العمل

— سلامة الطيران المدني الدولي : تقرير اللجنة السياسية الخاصة [١٢٩]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72331/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦ / ٠٠برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل النظر في البند ١٢٩ من جدول الأعمال ، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن التصويت على البند ٩١ من جدول الأعمال " مسألة ناميبيا " لن يتم عصر اليوم كما أعلن من قبل . وبما أن الآثار المالية لمشروع القرار المنقح A/32/L.9 قيد البحث حالياً ، فمن المتوقع أن يتم التصويت صباح الغد ، كأول بند في جلسة الغد .

نظر البند ١٢٩ من جدول الأعمال

سلامة الطيران المدني الدولي : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/32/320 and Corr.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى الفقرة ١٠ في التقرير (A/32/320) التي توضح أن ممثل المملكة العربية السعودية لم يطالب بدراسة مشروع قراره الوارد في الوثيقة A/SPC/L.4 على أساس أنه سوف يرد في تقرير اللجنة وأن المقرر سوف يقدمه للجمعية العامة . ونظرا لعدم وجود المقرر، أُطلب من نائب الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة أن يقوم بتلاوة نص مشروع القرار المقدم من المملكة العربية السعودية .

السيد يوفوم (نائب الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة) (الكلمة

بالانكليزية) : ان نص مشروع القرار المقدم من المملكة العربية السعودية يقرأ على النحو التالي :

" ان الجمعية العامة ،

لما كان حق الفرد في الحياة حقا أساسيا منصوصا عليه في ميثاق الأمم المتحدة

ومبينا بجلاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين لحقوق الانسان ،

وان تأخذ في الاعتبار أن حرية الفرد وأمنه أمران متأصلان في حياة الفرد على

النحو المبين في المادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على أن " لكل فرد

الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه " ،

(السيد يوفوم، نائب الأمين العام للشؤون
السياسية وشؤون الجمعية العامة)

وان تلاحظ أن حياة الفرد وحرية وأمنه كلها تتعرض للخطر لا في وقت الحرب وحده
وانما في وقت السلم أيضا بسبب قوى معينة في المجتمع في بلدان كثيرة، تلك القوى التي تدفع
الكثيرين الى مسك زمام القانون بأيديهم دون مراعاة للمادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق
الانسان ،

وان تعتبر أن من يمسكون زمام القانون بأيديهم يهدون سلامة الأفراد باللجوء الى
اختطاف الطائرات ووسائل النقل الأخرى ،

١ - تؤكد أن انقاذ أرواح الرهائن الأبرياء يجب أن يظل موضع الاهتمام الأول
للمجتمع الدولي بصرف النظر عما قد يقتضى اتخاذه من تدابير صارمة ضرورية لكبح العمليات
الدولية لا اختطاف المدنيين؛

٢ - وتدعو الحكومات الى اجراء دراسات جادة للحالة الشاذة المتعلقة
بالاختطاف واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل الى ما يمكن من حلول .
اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلى ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الذى تمت التوصية به في الفقرة ٢
من تقرير اللجنة السياسية الخاصة ، وثيقة A/32/320 . قد اعتمدت باتفاق في رأى من اللجنة .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سأعطي الكلمة للممثلين الذين يودون شرح
موقفهم في هذه المرحلة .

السيد يانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : عندما أخذ الكلمة الآن فلكي أتحدث
عن القرار الذى اعتمده الجمعية العامة الآن باتفاق في رأى ، انني أفعل ذلك باحساس من
الارتياح ، فهذا القرار حقا ، يمثل خطوة هامة على الطريق نحو القضاء على أعمال العنف التي توجه
ضد ركاب وأطقم الطائرات المدنية، والقرصنة الجوية بصفة عامة، وهي تلك التصرفات التي تتعارض
بطبيعتها والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة . ولا ينبغي علينا أن ننسى أن ميثاق الأمم المتحدة ،

وهو الدستور الأساسي للمجتمع الدولي ، يؤكد من جديد الايمان بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة وقيمة الانسان . كما يتحدث الميثاق أيضا عن ضرورة أن نبدي التسامح وأن نعيش سويا مع بعضنا البعض في حسن جوار وفي اطار النظام الدولي الذي نشأ بظهور الأمم المتحدة ، فانه لا مجال لأعمال القرصنة الجوية ، وأختطاف الطائرات ، والأعمال التي تهدد بالخطر حياة الأبرياء ، والتي أسفرت في الماضي ، عن ازهاق الأرواح في حالات كثيرة .

وان نأخذ هذا في الاعتبار ، فان النمسا مع (٤) دولة أخرى طلبت من هذه الجمعية ، منذ أقل من أسبوعين مضيا ، أن تدرج بنداً جديداً على جدول أعمالها ، ألا وهو قضية سلامة الطيران المدني الدولي . وعندما تقدمنا بهذا الطلب - وهو طلب وافق عليه الأعضاء فوراً - وهذا دليل ليس فحسب على أهمية القضية في حد ذاتها . ولكن دليل أيضا على تضامن الأعضاء في هذا الشأن - فاننا كنا على يقين بالضرورة الطلحة لحماية الطيران المدني الدولي من كل أعمال التعرض غير المشروع . والأحداث الأخيرة قد أكدت خطر الموقف ، الذي ، اذا ساد ، يمكن أن يعوق بدرجة خطيرة السفر الجوي المدني الدولي ، وبالتالي يهدد بالخطر إحدى الحلقات الحيوية للاتصالات في العالم اليوم . ولا ينكر أحد أن الطيران المدني الدولي يعتبر أهم حلقة في تقرير العلاقات الودية وصيانتها بين كل الشعوب ، وبالفعل ، فان الجمعية العامة قد اعترفت بهذه الحقيقة الأولية فعلا في عام ١٩٧٠ ، والآن مرة أخرى يتم الاعتراف بأن تسيير السفر الجوي المدني الدولي بشكل منتظم في ظروف تضمن سلامة عملياته هو من مصلحة جميع الشعوب . ان أعمال التعرض غير المشروع التي حدثت بصورة متكررة مرة وراء أخرى ، والتي أصبحت مصدر قلق خطير ليس فحسب بالنسبة للحكومات ، بل أكثر من ذلك للشعوب والركاب وكل الآخرين الذين يشتركون في عمليات السفر الجوي ، وكل المواطنين المعنيين ، ينبغي أن تمنع على الفور . وينبغي القضاء على هذه الآفة التي أثرت في العديد من الدول ، كما كلفتنا أيضا العديد من الأرواح فعلا ، كما أنها انتهكت العديد من المبادئ الأساسية التي نرفع لواءها جميعا .

ومن ثم ، فاننا نرى في هذا القرار خطوة اولى - كما قلت - يتعين ان تتلوها خطوات اخرى . ولا يخالجننا شك في ان هذا هو ما سيحدث بالفعل . ان رد فعل المجتمع الدولي كان واضحا وجليا ، فهو يدين كل التصرفات التي اشترت اليها ، وهو على استعداد لأن يعمل على اتخاذ تدابير مشتركة ، من شأنها ان تجعل رحلات الطيران المدني الدولي آمنة ، بصورة فعالة . واود في هذا الاطار ان اتعهد بتأييد حكومة بلادي لكل التدابير الفعالة التي يمكن ان تتخذ من قبل المجتمع الدولي في المستقبل .

لقد قلت في البداية انني احس بشعور من الارتياح ، ليس لأننا اعتمدنا قرارا هاما سوف يكون له اثر كبير بالقطع ، ولكن لأن هذا القرار يمثل ايضا دلالة على تضامن كل الامم المتحدة هنا في وجه ظاهرة تهددنا ، سبق لي ان ذكرتها من قبل . ان الامم المتحدة كمنظمة ، قد تصرفت بصورة مشتركة ازاء خطر موجه ضد كل واحد منا . بل ان الامم المتحدة قد تصرفت بالسرعة الضرورية التي كنا نتوقعها . وان النمسا لراضية بالفعل على اننا قد تمكنا جميعا من ان نتخذ موقفا مشتركا بشأن هذه المسألة . وربما كان ذلك اكثر اهمية من احكام القرار في حد ذاته .

وفي هذه المرحلة ، فاني اشعر بأنه من المناسب بالنسبة لي ، ان اعرب عن امتناني لكل تلك الوفود التي اشتركت في العديد من المناقشات والمشاورات التي تمت في الاسبوع الماضي وفي هذا الاسبوع . واننا لمتنون للتأييد الذي حظينا به من جميع الدوائر . فهناك ٤٢ دولة قد اشتركت في طلب ادراج بند جديد ، وقد تقدمنا بهذا الطلب الى الامين العام يوم السبت ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، بل ان اكثر من هذا العدد كان على استعداد لأن يؤيد هذا الطلب . واننا لمتنون لكل هؤلاء جميعا . وهناك خمسون دولة بعد ذلك قد اشتركت في مشروع القرار الذي اصبح اساسا للقرار الذي اعتمده الآن . واخيرا ، فان جميع اعضاء الامم المتحدة قد انضموا الآن الى اتفاق الرأى . ولا أجد لزاما على ان ازيد في الحديث في هذا الصدد ، ولكنني اعتقد ان الامم المتحدة قد دلت على حيويتها بمثل آخر ، واعطت برهاننا جديدا على قدرتها على التعامل مع موقف عاجل وجاد كان يمكن ان يؤثر على العلاقات الودية بين الدول .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ بضع سنوات مضت درست الجمعية

العامة لأول مرة ، موضوع ما سمي بالقرصنة الجوية ، وعندئذ ابدت حكومة بلادي الاسباب التي تجعلها غير موافقة على محاولة لايجاد حلول متعددة الاطراف في هذه المشكلة .

وبالمثل فقد رفضنا ايضا اية محاولات للخلاص بين الارهاب والعنف الثورى في محاولة لوضع عراقيل في طريق كفاح حركات التحرر ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . ونود ان نعلن اليوم اعتراضنا القاطع على المعالجة المنفصلة للمشاكل المتعلقة بالسفر بطريق الجو ، متجاهلين الحقيقة التي تقول بأن القرصنة في اعالي البحار ما تزال موجودة في وقتنا الحاضر . ونؤكد اليوم من جديد اننا على استعداد للمشاركة في حل هذه المشاكل عن طريق اتفاقيات ثنائية تغطي ما بين السفر بالجو ، والسفر بالبحر ، وتكون سارية المفعول على اساس من المساواة والمعاملة بالمثل . وعلى هذا ، فقبل ان يعرض هذا الموضوع على المنظمات الدولية ، كانت كويا قد اتخذت الاجراءات التشريعية المناسبة لمعالجة هذه المشكلة .

وحرصا منا على ايجاد حل لهذه المشكلة ، فان كويا على اساس المبادئ التي ذكرتها ، قد ابرمت اتفاقيات ثنائية مع كل من كندا والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا . كما عقدنا اتفاقية مطالمة مع الولايات المتحدة ، عدلت عنها كويا ، وبالتالي لم تعد سارية المفعول بعد ان لاحظنا مسؤولية السلطات في واشنطن فيما يتعلق بالتفرقة التي انطوت عليها هذه الاتفاقية ، ولعدم احترام نصها وروحها فيما يتعلق ببواخر وطائرات كويية ، فقد ادى ذلك يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ الى قتل ٧٣ من ركاب طائرة سقطت في البحر . وان حكومة بلادي لا يخالجهما ادنى شك في الاشتراك المباشـر لوكالة المخابرات المركزية الامريكية في هذه الجريمة البشعة .

لقد لقي جميع الركاب حتفهم ، وعدد هم ٧٣ مسافرا ، ٥٧ من كويا و ١١ من غيانا و ٥ من كوريا ؛ كانوا جميعا ضحايا للامبريالية ولاغتيالاتها البشعة . لقد كانوا ٧٣ من الرفاق الذين لم ننساهم ولن ننساهم ابدا .

انهم من ابناء القوى العاملة ، من العمال والطلبة الذين لم تظهر اسماؤهم ابدا في عناوين الصحف الرأسمالية ، ولم يكونوا من المليونيرات الذين يسافرون في طائرات فاخرة ، بل كانوا من الشعب العامل ، رجالا ونساء ومعظمهم من الشباب . وقد اغتيلوا بطريقة تتصف بالجبن ، واننا لن ننسى ابدا ايا منهم ، ولن ننسى طاقم الطائرة الكويية الذى ضحى اعضاؤه بحياتهم . ان اعضاء اطقم الطائرات الكويية يجازفون بحياتهم ويواجهون العدوان والحصار الامبريالي ، وهم يحملون علم بلادهم بكرامة عبر اجواء العالم . اننا لن ننسى ابدا هؤلاء الابطال الذين سنتذكر دائما المحنة التي مروا

بها ، ولن ننسى ٥٧ كويا ولا ١١ من مواطني غيانا ولا كل هؤلاء الذين اجتازوا بحر الكاريبي لدعم
اواصر الصداقة بين الشعوب . لن ننسى من سقطوا في ذلك اليوم ، فان ذكراهم ستبقى باقية فسي
اذهاننا الى الابد ، ونطالب بأن يشرفوا وان يكرموا كضحايا للوطن .
ويجب ان نتذكر انه قد حدثت عدة هجمات للارهابيين ضد طائرات كوية ، وضد مكاتب
تابعة لشركة الطيران الكوية .
وحرصا على الايجاز ، لن اذكر الا ببعض الاحداث التي جرت قبل سقوط وانفجار الطائرة
الكوية يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

وفي يوم ٦ نيسان /أبريل ١٩٧٦ ، فان أحد الصيادين الكويتيين قد قتل ودمر قاربه اثر حادث اجرامي ، وفي يومي ١٠ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس ١٩٧٦ انفجرت قنابل في مكتب شركة الطيران الكويتية في بنما ، وفي يومي ٩ تموز/يوليه و ٢ تشرين الاول /اكتوبر من نفس العام جرت محاولة بتفجير طائرتين من طائرتنا في مطارى جمايكا وبربادوس ، وفي يوم ٦ تشرين الاول /اكتوبر أى بعد مضي أربعة أيام على هذا الحادث تم تفجير طائرة مدنية كوية أثناء تحليقها في الجولنفس الاغراض الاجرامية .

ان كل هذه الاعمال الاجرامية قد أعلن عنها في الولايات المتحدة ، وأن جميع من قاموا بهذه الاعمال الوحشية يتحركون بحرية وينظمون أنفسهم في الولايات المتحدة وفي بعض دول منطقة الكاريبي ، وكانوا يتحدثون عن اشتراكهم في هذه العمليات بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك فأعلنوا قبل بضعة أسابيع من ٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٦ بأنهم سوف يهاجمون عما قريب طائرات كوية أثناء تحليقها .

لم يحاول أحد أن يوقفهم ، كما لم يحل أحد دون وقوع بلادى ضحية لهذه العمليات الوحشية التي لا مثيل لها في تاريخ الطيران . فبعد الحادث الذى أبكى شعبنا على قتلاه الذين دفن معظمهم في أعماق البحر الكاريبي ، لم ترتفع سوى أصوات قليلة تندد بتلك الجريمة وتدعوا الى معاقبة المجرمين . وفي هذا الشهر الحزين ، شهر تشرين الاول /اكتوبر ، التزمت الصحف الرأسمالية الصمت ولم تفعل اتحادات الطيران والخطوط الجوية شيئا . ولان الضحايا كانوا من الاوساط المتواضعة الكوية والكورية والغيانية من العمال والدلية ، فلم يفكر أحد في تحريك الجمعية العامة على وجه السرعة ، ولم يهدد أحد بشل حركة الطيران الدولية ، بل ولم نشهد الدعاية المتواصلة بأن العالم قد تمثر لأن بعض الافراد قد ماتوا .

أخيرا ، فان ادارة شركة الطيران الكوية قد تلقت برقية من المدير العام للمنظمة الدولية للطيران المدني تحثه على اتخاذ اجراءات حاسمة ازاء محاولة اختطاف طائرة تابعة لجمهورية المانيا الاتحادية ، وقد ردت الادارة العامة للطيران في كويا على هذه الرسالة بما يلي :

”بالاشارة الى رسالتكم رقم ١٩٢١٢٠ الموجهة الى جميع المسؤولين التنفيذيين ، فان الخطوط الجوية الكوية ، تود أن تعرب عن قلقها البالغ ازاء تزايد الخطر الذى تنطوى

عليه الاعمال المرتكبة ضد الطيران المدني كعمليات الارهاب والتهديد بتفجير القنابل وعمليات التخريب وباختطاف الطائرات . الخ . كما تود أن توضح أن منظمة الطيران المدني الدولية قد اتخذت موقفا حاسما بعد مقتل الطيار شومان وأيضا في بعض الحالات المماثلة ولم يتخذ مثل هذا الاجراء النشط عندما فقدت كويا في عمل من أعمال التخريب الذي وقع يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر من العام الماضي ، ٢٥ وهم أعضاء طاقم الطائرة بما فيهم قائد الطائرة وأربعة من المساعدين واثنان من المهندسين واثنان من الملاحين ، علاوة على ٤٨ راكبا .

ودون أن نتجاهل الكارثة التي تعرض لها ضحايا العمليات الاخيرة الموجهة ضد الطيران المدني ، فان وفد بلادى لا يقبل أن تعالج المشكلة على أساس ميعاد انتقائي كما كان الحال خلال المناقشة التي دارت هذا العام ، وفي ضوء القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة . اننا لانستطيع أن ننضم الى مواقف غير عادلة وغير متبصرة ، لا تأخذ بمبدأ المساواة الكاملة بين الدول ومبدأ المساواة بين البشر ، وهو أقدس مبدأ لدينا .

ولهذه الاسباب ، فان وفد بلادى لم ينضم الى اتفاق الرأى في اللجنة السياسية الخاصة ، ولنفس هذه الاسباب لم نشترك في اتخاذ القرار الصادر عن الجمعية .

السيد دى بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان التصرفات التي تعرض للخطر سلامة الطيران المدني الدولي ، تمثل من وجهة نظر وفد بلادى تهديدا خطيرا للمصالح العامة للمجتمع الدولي ، حيث أن التسيير المنتظم للسفر الجوى المدني الدولي أمر ضروري لضمان سلامة عملياته ، كما أنه يعزز العلاقات الودية بين الدول ويصونها . ان أية محاولة للتعرض لسلامة وأمن أية طائرة مدنية ، لا يعتبر فقط تهديدا لدولة التسجيل ، ولكنه يعتبر أيضا تهديدا لكل الدول الاخرى الاعضاء في المجتمع الدولي . وبالتالي ، فان وفد بلادى قد رحب باهتمام بالمبادرة المجدية من قبل الامين العام باثارة هذه المسألة وطرحها أمام الامم المتحدة ، وذلك في ضوء المذكرة التي تقدم بها لكي ندرج هذا البند في جدول أعمالنا . وقد شاركنا بنشاط في المناقشات التي أدت الى اعتماد هذا القرار الهام الذي اتخذناه الآن باتفاق عام في الرأى .

ان بلادى ، وهي طرف في اتفاقيات طوكيو ولاهاى ومونتريال ، تدين — بلا تحفظ — اختطاف الطائرات وأى عمل آخر من أعمال العنف يمكن أن يرتكب ضد ركاب وأطقم الطائرات ، بغض النظر عن الدوافع أو الاهداف التي تكون لدى مرتكبي مثل هذا العمل ، سواء كانوا جماعات أو أفراداً أو دولا .

ان مثل هذه التصرفات والاعمال ، تعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان ، وتزهق الارواح البريئة ، وبالتالي فانه لا يمكن تبريرها . ان التدبير غير المشروط لجميع الاعمال التي تهدد سلامة الطيران المدني الدولي ، لم يجعل وفد بلادى ينسى أن أسباب الارهاب والعنف تتمثل عادة في الاحباط أو في اليأس ، ونتيجة لذلك فاننا نجد أن الافراد يكونون على استعداد للتضحية بأرواح البشر ، بما فيها أرواحهم ، في محاولة لادخال تغييرات سياسية جذرية . ولكن ، هذا في حد ذاته لا يبرر ارتكاب مثل هذه الاعمال الارهابية ، لانه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى عن طريق الوسائل السلمية الى الحلول الضرورية العادلة والدائمة لمثل هذه المشاكل .

وفي ضوء الوضع الراهن لهيكل المجتمع الدولي ، فان المسؤولية الكبرى لضمان سلامة الطيران المدني ، تقع على كاهل الحكومات التي ينبغي أن تتخذ التدابير التي تراها أكثر ملاءمة ، في كل حالة ، لمنع ارتكاب مثل هذه الاعمال غير المشروعة ، ولتوقيع العقوبة على مرتكبيها .

ولهذا السبب فاننا نرى ان هناك اشارة في القرار الى الحاجة الى احترام سيادة وسلامة اراضي كل الدول ، وهذا امر يتمشى تماما مع الالتزامات الدولية لكي نتعاون لوضع نهاية لمثل هذه الأعمال . ان وفد بلادى ليسعده انه قد شارك في اعتماد هذا القرار الخاص بسلامة الطيران المدني الدولي باتفاق عام في الرأى .

السيد مارتينيز (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : في يوم ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، فان وزير خارجية فنزويلا قد بعث برسالة الى الامين العام للامم المتحدة بناء على تعليمات من رئيس جمهوريتنا كي يؤكد له من جديد رفض حكومة وشعب فنزويلا القاطع لأعمال الارهاب الدولي التي تمس حياة الابرياء ، ومنها عمليات الاختطاف ، واحتجاز الرهائن الى غير ذلك . لقد قلنا ان هذه الاعمال تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات فورية لوضع حد لهذا النوع من العنف . ان التعاون الدولي بين كافة الدول الاعضاء ، امر ضرورى ، لاتخاذ الاجراءات التي يمكن ان تكون وسائل فعالة للقضاء على مثل هذه الأعمال .

ومن دواعي ارتياحنا ان المنظمة قد فهمت ضرورة ذلك وان القرار الذى تم اعتماده قد يكون نقطة انطلاق تنبع من ارادة المجتمع الدولي ، ويحدونا الامل في ان الامم المتحدة سوف تضطلع بدورها في المستقبل لتجنب اعمال من هذا النوع الذى سبق ان اشرنا اليها .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد شارك في اتفاق الرأى بشأن هذا القرار ، لأن اسرائيل كانت هدفا اساسيا لأعمال الارهاب الدولي ، وبالتالي فاننا ندرك تماما الحاح هذه المشكلة . ولكني اود ان اقول في البداية ان القرار يخيب املنا ، فهو ضعيف لأنه يعتبر حلا توفيقيا مع القوى التي تؤيد وتدعم وتمول اعمال الارهاب . ان نتيجة هذا الحل التوفيقى تعتبر انى حد لما يمكن ان نتطلبه هنا لهذه المشكلة في شكل قرار ، واننا عدنا الى اللغة العامة ، والى لغة رجل الشارع العادى ، فانه يبدو له ان الاتحاد الدولي لجمعيات طيارى الخطوط الجوية لن يستفيد . ذلك ان الطيارين قد طلبوا من الدول ان تقوم بمعاينة الافراد الذين يقومون بارتكاب عمليات الارهاب في الجو واختطاف الطائرات ، بطريقة تتمشى مع خطورة هذه الجرائم وطلبوا بأن تعتبر الحكومات التي تسمح للارهابيين بأن يتدربوا في اراضيها والتي تساعد في تمويل الانشطة الاجرامية ، مشاركة في هذه الجرائم ، كما اقترحوا ان يطلب الى الدول الاخرى ان توقف خدماتها

الجوية الى تلك الدول التي تأوى المختطفين وتؤيد اعمالهم . ان منظمة الطيران المدني الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات طياري الخطوط الجوية قد هددنا بأن يوقف الرحلات الى أية دولة تعطي مأوى او حماية للمختطفين . وأود ان اضيف ، اننا نشترك مع وجهات نظر ومشاعر هؤلاء الطيارين . ان ضعف هذا القرار يتأكد عن طريق حقيقة ، ألا وهي انه على الرغم من انه يشير الى القرارات الاقوى الصادرة في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، فانه لا يتضمن لغة هذه القرارات بالمطالبة باجراء محدد من قبل الحكومات . ومع ذلك ، فان القرار يعتبر خطوة الى الامام في الاتجاه السليم . انه لمط يشجعنا ، ان نرى في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة ان الاغلبية الساحقة للدول موافقة على ان اختطاف الطائرات جريمة في حد ذاتها ، ينبغي ان يتم تناولها بصورة مستقلة عن اية اعتبارات ايدولوجية . ولا يمكننا ان نكون انتقائيين بشأن الارهاب الدولي واختطاف الطائرات . فاذا كان اختطاف الطائرات سيئا فهو سيء في كل مكان ؛ سيء مهما كان اللون او العنصر او العرق او القومية او العقيدة للمختطف ؛ وهو سيء مهما كان لون او عرق او جنسية او عقيدة الضحية . ان هذه المشكلة التي امامنا ، وينبغي ان نكون صارمين في عزمنا على تناول هذه الجريمة بعيدا عن دوافعها . ولا ينبغي علينا ان نحيد وان نتبع الاساليب المضللة باثارة الاعتبارات الايدولوجية . ان الصعوبات التي تعترض طريق ترجمة هذا القرار الى اجراء فعال يضع حدا لاختطاف الطائرات والقرصنة الجوية ، تزيد كثيرا عن مجرد اتفاق عام في الرأي . ومع ذلك ، ورغم الصعوبات الواضحة ، ورغم تحفظاتنا بشأن ضعف هذا القرار ، فاني اكرر اعتقاد وفد بلادي بأن هذا القرار يعتبر خطوة الى الامام في الاتجاه السليم ، وانه ما يزال في متناول الدول المسؤولة ان تنظم بصورة فعالة لكي تنازل وتكافح ضد الارهاب الدولي ، مثل اختطاف الطائرات وأخذ الرهائن وما الى ذلك . وبلوغا لهذه الغاية ، فان اسراييل قد طلبت ان تعقد دورة استثنائية لمنظمة الطيران المدني الدولي بغية التوصل الى اهداف محددة للغاية وردت تفصيلا من قبل وفد بلادي بالأس في اللجنة السياسية الخاصة . واننا على ثقة من ان كل الدول التي مكنت من ان نتوصل الى اتفاق عام في الرأي بشأن هذا القرار سوف تشترك معنا في وجهة النظر القائلة بأن عقد دورة استثنائية لمنظمة الطيران المدني الدولي امر ضروري ، وان هذا سوف يساعد في اتخاذ خطوات تقضي قضاء مبرما على القرصنة الجوية واختطاف الطائرات .

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة بلادي ترى - كما كانت ترى منذ سنوات عديدة - ان المجتمع الدولي بأسره دون استثناء له مصلحة عاجلة ومباشرة في اتخاذ اجراء جماعي فعال ضد اختطاف الطائرات وغير ذلك من الاعمال غير المشروعة التي تعترض سبيل الطيران المدني .

انه من المناسب - وقد جاء في وقته - ان اعطت الامم المتحدة اهتماما جادا لهذه القضية ، وهي شأنها شأن كل انواع القرصنة تتعدى كل الحدود وتهدد حياة مواطني كل دولة بغض النظر عن هيكلها السياسي واتجاهها .

الى اى مدى يمكن لهذا القرار الذي اعتمده الآن ان يعزز المكافحة الدولية ضد اختطاف الطائرات ؟

أولا ، اود ان اؤكد ان حكومة بلادي ترحب بالشجب الواضح والذي لا لبس فيه - في هذا القرار - لاختطاف الطائرات . ان الاتفاق العام الدولي القوي في الرأى الذى تم الاعراب عنه في هذا القرار بادانة كل الاعمال غير المشروعة ، سوف يمثل اثرا رادعا هاما لولئك الذين يلجأون الى هذا الشكل البغيض من العنف ضد الابرياء والعزل ، وبالنسبة لولئك الذين يؤيدون مثل هذه الاعمال . فضلا عن ذلك فان تصرفنا هنا ينبغي ان يعتبر مزيدا من التشجيع للدول لكي تتخذ الاجراء القوي ضد خطف الطائرات ، وذلك لسوء الحظ ، كان امرا مفقودا في بعض الحالات .

ثانيا ، ان القرار يجعل من الواضح ان الدول الاعضاء ومنظمة الطيران المدني الدولي ، ينبغي ان يعملوا بسرعة لكي يطبقا بصورة اكثر فعالية المعايير الخاصة بالامن والممارسات والاجراءات المتعلقة بالمطارات ، كما وردت بالمرفق ١٧ لمنظمة الطيران المدني الدولي .

ثالثا ، ان القرار يطالب الدول ، التي لم تنضم بعد الى الاتفاقيات الثلاث لمنظمة الطيران المدني الدولي " ايكاو " ضد اختطاف الطائرات ، ان تقوم بالانضمام اليها والتصديق عليها بسرعة . وليس هناك أى سبب للتأخير في هذا الشأن أكثر من ذلك . ان المزايا المتبادلة من جراء هذا الشكل من التعاون تزداد وضوحا .

أخيرا ، فان القرار يعترف بأن أعضاء هذه المنظمة ، الذين يعملون في اطار منظمة الطيران المدني الدولي ، ينبغي ان يعطوا أولوية قصوى لتطوير تدابير اضافية لتعزيز أمن الطيران المدني .

ويسعد حكومة بلادي هذا القرار الذي تم اعتماده . انه ، بالتأكيد ، يتضمن بعض العبارات التي نعتقد انها غير ضرورية ولا لزوم لها . ومع ذلك ، وفي المطاف الأخير ، فان هذا القرار يمثل خطوة كبيرة الى الأمام في النضال المشترك ، ضد اختطاف الطائرات ، لأنه يتضمن عزا اجماعيا وقاطعا ، من قبل المجتمع الدولي ، لاتخاذ مزيد من الخطوات ، لمنع استخدام الارهاب ، مهما كان غرضه ، ضد اولئك العاملين في مجال الطيران المدني الدولي . وحكومة بلادي ترى ان القرار يمثل تعهدا بأنه لا ينبغي على أية دولة أن تتعاون مع مختلفي الطائرات . ويمكن للمرء أن يتساءل عما اذا كان التصرف الذي يصوره هذا القرار سوف يعود بأثر كبير على اختطاف الطائرات . اننا نعتقد ان الرد على مثل هذا السؤال سوف يكون " نعم " بالقطع . وأود أن أذكر ، في هذا الشأن ، تجربة الولايات المتحدة ، في جهودها الناجحة ، ضد اختطاف الطائرات على الصعيد المحلي . في عام ١٩٦٩ ، وقبل تحديد تدابير الأمن التي ترمي الى منع الحوادث من هذا النوع ، كانت هناك ٤ محاولات لاختطاف طائرات مدنية للولايات المتحدة ، ٣٣ من هذه المحاولات كانت ناجحة . وفي عام ١٩٧٣ ، وبعد عام من اجراءات الأمن الصارمة ، بعد ان أصبحت الزامية في كل المطارات الأمريكية ، انخفض عدد الحوادث الى اثنين . وبالمثل في عام ١٩٧٦ كان عدد الحوادث اثنين فقط . وأعتقد ان هذه الأرقام تتحدث عن نفسها .

وبالنظر الى الموقف الراهن ، على أساس العالم كله ، نجد ان عدد أحداث اختطاف الطائرات يزداد مرة أخرى ، وان الافتقار الى اجراءات الأمن في المطارات هو المسؤول عن

معظمها . ان الأرقام مذهشة . من بين ال ٢٨ حادثة اختطاف طائرات خلال هذا العام ، يقابلها ١٦ حادثة خلال عام ١٩٧٦ بأكمله ، فان ٢٠ ترجع الى اخفاق عمليات تفتيش الركاب ، بصـورة سليمة . ومنذ ١٩٧٣ فانه لم تحدث عمليات اختطاف للطائرات ، في الولايات المتحدة الأمريكية . وأود أن أشير الى ان الولايات المتحدة كانت ، ومازالت على استعداد لأن تشارك تجاربها في هذا المجال مع الدول المهتمة الأخرى . وعلى سبيل المثال ، فان الولايات المتحدة قد عرضت على البلدان الأخرى ان تشارك معها في اجراءات التفتيش ، ومعدات ووسائل الاختبار ، وقد استفادت ٣٦ دولة من هذا العرض .

وفي دعوة وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في هذا الشأن ، وهي منظمة الطيران المدني الدولي " ايكاو " ، بتطوير اجراءات اضافية لزيادة أمن الطيران المدني الدولي ، فان القرار الذي اعتمده يفتح الطريق أمام مبادرات جديدة في هذه المنظمة المعنية والهامة . ومن بين الخطوات التي نعتقد ان منظمة الطيران المدني الدولي ينبغي أن تقوم بها ما يلي : أولاً ، تعزيز القواعد القياسية الحالية لمنظمة الطيران المدني الدولي ، الخاصة بتفتيش الركاب ، بحيث تتطلب بصفة خاصة ، تفتيش كل المسافرين والأمتعة التي يحملونها ، بالنسبة لكل الخطوط الجوية الأجنبية والداخلية ؛ وثانياً ، ترقية بعض الممارسات الموصى بها لمنظمة الطيران المدني الدولي الخاصة بالأمن ، لكي تصبح قواعد قياسية بما في ذلك (أ) النص على تطبيق القوانين لدعم أمن الطيران ؛ (ب) توفير الأمن للطائرات المعرضة لتهديد الاختطاف او التخريب . وثالثاً ، استمرار " الايكاو " في التأكيد على التمسك والتصديق العالمي على معاهدة لاهاي لاختطاف الطائرات ، ومعاهدة مونتريال الخاصة بالتخريب . ان مثل هذا الاجراء سوف يقضي ، بشكل فعال ، على أي مأوى آمن أمام مجرمي الطيران المدني .

باعتماد هذا القرار ، فان الأمم المتحدة قد اتخذت خطوة جبرى ، ليس فحسب نحو حقوق الانسان ، ولكن نحو مسؤولية البشرية ومع ذلك ، هناك عمل جاد أمامنا . وانه لن يكون في مصلحة أي عضو في هذه المنظمة اذا لم نترجم هذه الفرصة لتعزيز سلامة وأمن الطيران المدني الدولي الى واقع ملموس ، باستخدام الاطار الحالي ، الذي يخدم هذا الغرض . ان حكومة بلادي على استعداد لأن تؤيد هذا القرار ، نصاً وروحاً . ونحن نتطلع الى ان نتكاتف ، بما يعود بالفائدة على

المسافرين ، على خطوط الطيران الدولي ، وبما يوفر قسطا كبيرا من الأمن ، ضد الارهابيين والمختطفين .

وإذا كنت لم أرغب في صرف الانتباه عن هذه الاجراءات الهامة بعدم الرد على بيانات الكوبيين ، الذين يعرفون انها زائفة ، ان هذا لا يعني اننا نقبل أيا من تزييفهم . وقد فاننا نشاركهم محنتهم ومأساتهم عندما يتعلق الأمر بضياح في الأرواح . وبدلا من أن نختار توجيه ادانتنا الى مصدر بذاته فاننا ندين كل أعمال اختطاف الطائرات وكل أعمال الارهاب .

السيد ارنيمان (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد تحدثت طويلا ، صباح الأمس في اللجنة السياسية الخاصة ، باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، وسأكتفي عصر اليوم بأن أضيف باسمهم هذه الكلمات .

ان حكومات بلادنا ترحب بالعمل السريع الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة ، وبالموقف الذي اتخذته ضد جريمة اختطاف الطائرات . ويسعد الدول التسع ان تشارك باقي الدول الأعضاء في هذا الرأي ، وان القرار الذي قدم قد حظي بالتأييد الاجماعي .

ان حكومات بلادنا حريصة على ان تحدد ان القرارات المذكورة في الفقرة الثانية ، من المنطوق ، في العبارة التالية " مع مراعاة احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وما يتصل بالأمر من اعلانات ومواثيق وقرارات الأمم المتحدة " ، هي التي يجب أن تستوحيها الدول ، عند اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الملاحة الجوية . وهي نفس القرارات المذكورة في ديباجة القرار الذي قمنا باقراره .

وختاما ، أود أن أؤكد ان الدول الأعضاء ، في المجموعة الأوروبية ، تؤيد ، بالكامل ، الموقف الحاسم ، الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة ، ضد جريمة اختطاف الطائرات ، وكذلك النداء الموجه للتصديق العام على الاتفاقيات المذكورة في القرار .

السيد فون فيخمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : حيث

انه قد أتاحت لي الفرصة بالأمس ، في اللجنة السياسية الخاصة ، للاعراب عن موقف حكومة بلادى ، بشأن القرار الذي تم اعتماده ، سوف أكون موجزا .

عندما قررت الجلسة العامة للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، في ٢٥ من تشرين الأول / اكتوبر ، بالاجماع ، أن تضمن جدول أعمال هذه الدورة بندا بعنوان " سلامة الطيران المدني الدولي " ، وعندما قررت بحث هذا البند بالأولوية ، فقد استقبل هذا المقرر بارتياح كبير ، من قبل العديدين في بلادى وفي بلدان أخرى . كان هناك شعور واسع النطاق بأن الأمم المتحدة قد تحركت ازاء التحدى الذى يمثله العنف ، واعترفت بمسؤوليتها الدولية . وانني أرى ان من أهم ما توصلنا اليه في عملنا هذا المشترك ان المجتمع الدولي للدول قد دلل على تضامنه . وقد دلت الأمم المتحدة ، بوضوح ، على ان اختطاف الطائرات لا يعتبر مشكلة او مهمة فقط بالنسبة للدول التي تدخل في حادث بعينه . ان أعمال الارهابيين التي توجه ، ضد العزل من الرجال والنساء والأطفال ، والتي تذيبهم صنوف العذاب والمعاناة الشديدة وتهدد أرواحهم لا تشمل فقط انتهاكا للنظم القانونية الوطنية ، ولكنها تمثل انحرافا ، لا يقبل ، عن المبادئ الأساسية والقيم التي وردت في ميثاق هذه المنظمة العالمية .

وكما قال أوتانت الأمين العام الأسبق في ١٩٦٣ ، بشأن موضوع العنف :
 ” عندما يقبل استخدام القوة بلا حدود ، ويظل التخويف والتهديد بغير قيود ،
 فان الآمال في قيام نظام عالمي كذلك الذي حدد في الميثاق ، سوف تصبح مهتمة وخاوية ” .
 وينبغي علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع حدوث ذلك ؛ واني لعلني يقين من أن الاستجابة الاجماعية
 والتلقائية للأمم المتحدة قد تعززت في ثقة العديد من الأفراد والحكومات ، في هذه المنظمة .
 واسمحوا لي ، أن أبرز في هذا المجال الخدمات الكبيرة التي قدمها الدكتور كورت فالدهايم
 لقضية توفير سلامة الطيران المدني ، عن طريق وقفته الصارمة ، وجهوده التي لا تكل في هذا الشأن .
 وبالتالي ، فاني أود أن أعرب لك — سيدى الرئيس — ولأمين العام من على هذه المنصة ، عن امتنان
 وتقدير حكومة جمهورية المانيا الاتحادية .

ان القرار الذى اعتمده الآن ، يدل على أنه بالامكان على الرغم من التباين الكبير فى
 الآراء ، أن نتوصل الى اتفاق من أجل حماية كرامة الانسان وأمنه . وبالنظر الى أن عضوية الأمم
 المتحدة تضم الآن ١٤٩ دولة ذات سيادة ، وأن عالم اليوم يواجه العديد من المشكلات التي لم
 تحسم ، فان اتفاقنا في الرأى يبرهن بوضوح على القوة المعنوية التي لم تهن لهذه المنظمة
 الدولية . واننا لنأمل صادقين في أن النداء الذى ورد في هذا القرار ، سوف يسمع وسوف نتبعه
 بالعمل . ان تجربة الأسابيع القليلة الماضية ينبغي أن تكون تحذيرا كافيا يجب أن نأخذه فى
 اعتبارنا . وطنينا أن نتفكر بشأن اتخاذ تدابير أخرى داخل اطار الأمم المتحدة . ولقد عقدت حكومة
 بلادى عزمها على أن تعطي بحثا جادا لأى اقتراح مناسب في هذا الشأن .

ونحن نشق في أن روح التعاون التي دلت على قيمتها أثناء الأيام القليلة الماضية ، سوف
 تظل قائمة في المستقبل . ان الاتفاقيات الثلاث لحماية الطيران المدني التي وقعت في طوكيو ، ولاهاى
 وونتريال ، تعتبر أمثلة عظيمة للتعاون الدولي . وانا أمكن لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يتخذوا
 قرارا بالانضمام الى هذه الاتفاقيات ، فسوف يعتبر ذلك أول خطوة رئيسية على طريق السلم والأمن
 للجميع .

السيد السباهي (الجمهورية العربية السورية) : ان وفدى وقد انضم الى اتفاق

الرأى بتأييد القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة منذ هنيهة في صيغته النهائية المقررة والمعدلة
 يرغب في أن يشرح تصويته من خلال المواقف والأفكار التالية :

ان القطر العربي السوري يقف مع كل جهد دولي يستهدف وضع حد لأعمال تهديد سلامة الطيران المدني ويدين جميع أنواع أعمال الخطف بالنسبة للطائرات سواء صدرت عن أفراد أو عن دول وهو في هذا المنطلق يؤيد اتباع السبل المؤدية لتحقيق هذا الغرض الانساني النبيل .

وان أى عمل تقوم به الأسرة الدولية لتحقيق هذا الغرض يجب أن يستند الى ميثاق الأمم المتحدة والعهد والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة شريطة أن لا يمس من يعيد أو قريب بسيادة الدول وسلامتها الاقليمية .

ولكن القضاء بشكل حاسم على أعمال اختطاف الطائرات وتأمين سلامة الطيران المدني الدولي وكذلك وضع حد لمختلف أنواع الارهاب انما يتوقف أيضا على الأسباب والدواعي لمعظم هذه الأعمال والتصرفات . وهي في رأى وفدى كامنة وراء جميع أنواع القهر والاذلال والاحتلال والسياسات العرفية والعنصرية والعدوان والاستعمار لمنع الشعوب من تحقيق سيادتها وحريتها وسلامتها وحققها الطبيعي في تقرير مصيرها وتحرير أراضيها المحتلة عن طريق العنف والقوة .

وفي هذا الاطار لقد كان وفد بلادى يحدد الاشارة الى عدم المساس بحقوق الشعوب المكافحة في سبيل السيادة الوطنية والاستقلال السياسي وتقرير المصير عند الحديث عن سلامة الطيران المدني ولو لم تستكمل هذه الشعوب مظاهر السيادة والاستقلال بعد . لأن وفدى ينظر اليه في ضوء التطور والوعي الذى بدأ المجتمع الدولي يتجاوب معه ويتحسس به أكثر وأكثر نحو الشعوب المكافحة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وفي غيرها من بقاع الأرض .

ومع ذلك فان ما تضمنته الفقرة العاظمة الثانية من القرار الذى تمت المصادقة عليه باتفاق الرأى في مراعاة احترام مقاصد ومبادئ الميثاق ، وما يتصل بالأمر من اعلانات وعهود وقرارات الأمم المتحدة ودون المساس بسيادة أية دولة أو بسلامتها الاقليمية قد يكون مجرد اشارة على تحقيق هذا الهدف في أية خطوة قادمة قد ترى المجموعة الدولية اتخاذها لاستكمال النقص في هذا السبيل .

وأخيرا ، فان وفدى يؤيد جميع القرارات والمواقف التي تكافح الارهاب ، أيا كان والتي تضيق الفرص على أعماله . وهو يأمل ، من خلال شرح تصويته على هذا الشكل ، أن يؤدي هذا القرار الذى أقرته الجمعية العامة والالتزام بتنفيذه الى المحافظة على سلامة الطيران المدني الدولي .

السيد بارييرو مافيودو (باراغواي) (الكلمة بالأسبانية) : ان باراغواي ترحب باتفاق
الرأى الذى اتضح في الجمعية العامة، فيما يتعلق بالقرار المعنون " سلامة الطيران المدني الدولي "
ونحن نعتبر أن هذه خطوة أولى ضرورية للقضاء على أحد أسوأ مظاهر عالمنا اليوم وهو الارهاب .
ويغضى النظر عن الوسائل أو الفرص أو الظروف ، فان عدم احترام شخصية الانسان ، وأعمال الارهاب
تمثل انتهاكا للقواعد الأخلاقية، ومبادئ التعايش بين الدول المتحضرة وبين البشر . اذا نجح
الارهاب ، فلن تحترم أية قواعد أخلاقية. وهذا هو الخيار الذى على الأمم المتحدة أن تتخذه .
لا يمكن أن يبرر الارهاب ، بالأهداف التي يقصدها . ان وفدى يحيي هذه الخطوة الأولى التي
خطونهاها ضد ظاهرة اجتماعية بشعة ، وتمس الكرامة الانسانية في كل أنحاء العالم .

السيد ميرزا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد الهند يسعدده غاية السعادة أن يعرب عن ارتياحه ازاء الاستجابة الايجابية التي تولت بها الامم المتحدة مسألة تتعلق بالمصالح الانسانية العاجلة للمجتمع الدولي ككل ، وأعني بها تعزيز وضمان سلامة الطيران المدني الدولي . ان وفد بلادي قد أدلى ببيان أيضا في اللجنة السياسية الخاصة ، حيث تم التوصل الى اتفاق عام في الرأي بشأن قرار يتعلق بهذا الموضوع سادمت فيه جميع قطاعات المجتمع الدولي الممثلة في الأمم المتحدة ، وأعني بهذا اشتراك عدد كبير من مقدمي مشروع القرار الأساسي ، فضلا عن اقتراحات المجموعة العربية ، والمجموعة الافريقية والسفير البارودي سفير المملكة العربية السعودية . وقد تمكن رئيس اللجنة السياسية الخاصة بتناوله الحكيم لهذا الموضوع ، أن يعرض قرارا يمثل اتفاقا عاما في الرأي تم اعتماده في تلك اللجنة باتفاق عام في الرأي . وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا القرار بناء على توصية تلك اللجنة . واننا لنؤيد هذا القرار من كل قلبنا .

ان وجهة نظر حكومة بلادي واضحة للغاية بشأن هذا الموضوع ، فنحن نود أن تتم الاتصالات بين مختلف مناطق العالم ودول العالم بسرعة وكفاءة وسلامة . ان هذه الاتصالات تعزز اختلاط الشعوب والثقافات التي ستعزز بذاتها التفاهم والتعاون بينها . ان أي تعرض لهذه الاتصالات والمواصلات عن طريق أعمال العنف والتخويف لا يؤثر فحسب في هذه المواصلات بصورة ضارة ، ولكنه يعرض حياة المسافرين الأبرياء للخطر ، ومن بينهم النساء والأطفال الرضع . ان أعمال العنف هذه لا يمكن أن يكون لها ما يبررها لأي سبب على الاطلاق . فان المسائل السياسية والمسائل المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ، والنضال من أجل التحرير الوطني وغير ذلك من المسائل المماثلة التي تدفع البشر الى اليأس ، مسائل منفصلة ، وينبغي أن تحل بصورة منفصلة . ان وجهة نظر حكومة بلادي ، وتأييدها لكل هذه القضايا ، أمر مسجل ومعروف في الأمم المتحدة . ولكننا مع ذلك لانود أن يستخدم الطيران المدني للارهاب والتخويف والحصول على الفدية والمال أو حتى كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية . ان رئيس وزراء بلادي ، مورارجي ديساي ، لم يتردد ولكنه صرح بصورة قاطعة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر في نيودلهي بأن هناك حاجة ملحة للقضاء على خطر اختطاف الطائرات ، وان الهند ليست لها أية تحفظات بالنسبة الى استخدام العنف ضد مختطفي الطائرات . ولقد قال أيضا : " وفي حقيقة الأمر ، يكون منافيا للأخلاقيات ، ألا نفعل ذلك " .

وكما ذكرت أيضا في اللجنة السياسية الخاصة ، فان حكومة بلادي قد اتخذت بالفعل خطوات لتصبح طرفا في الاتفاقيات المعنية بالقضاء على اختطاف الطائرات ويتميز سلامة الطيران المدني . ولقد انضمت الهند الى اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ وقد نفذتها عام ١٩٧٥ . كما أن الهند وقعت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ في ١٤ تموز/ يوليه ١٩٧١ ، ووقعت اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ . وتتخذ حكومة بلادي خطوات للتصديق على هذه الاتفاقيات . وبالتالي ، فاني أؤيد النداء الذي ورد في قرار اتفاق الرأي ، بأن تصبح جميع الدول أطرافا في هذه الاتفاقيات . وفي بياني الذي ألقيته في اللجنة السياسية الخاصة بالأمس ، فقد أكدت على الحاجة لاتخاذ تدابير أمن صارمة ، بل بلغت حدا اقترحت فيه أحد هذه التدابير لكي يكون موضع البحث .

وختاما ، أود أيضا أن أتوجه بالشكر مرة اخرى الى المجموعة العربية والى المجموعة الافريقية، والى السفير البارودي ممثل المملكة العربية السعودية ، لاستجابتهم الايجابية الى هذه المسألة الانسانية الجوهرية . ان وفد بلادي وحكومة بلادي يودان أيضا أن يعربا عن أملهما بأن اعتماد هذا القرار ، سوف يصبح الفيصل بين التاريخ الماضي لعمليات الاختطاف وغير ذلك من الجرائم الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات ، وبين بداية عهد من توفير السفر الآمن بالطائرات في كل بقاع العالم .

السيد لين شاو - نان (الصين) (الكلمة بالصينية) : في الاجتماع الرابع عشر

للجنة السياسية الخاصة المنعقد يوم ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، أبدى وفد الصين تأييده للقرار المتعلق بسلامة الطيران المدني الدولي . وفي نفس الوقت أعلننا تحفظنا على اتفاقيات طوكيو ولاهاي ومونتريال المذكورة في الفقرة الثالثة من منطوق القرار . ويود وفد الصين أن يكرر هنا ، أن عصابة تشانغ كاي شيك التي وقعت وصدقت على هذه الاتفاقيات الثلاث ، قد انتحلت اسم " الصين " ، وبالتالي فان اجراءاتها تعتبر غير قانونية وباطلة ولاغية ، وأن بلادي لا تلتزم بأى التزام تجاهها . ونحن نطالب بادراج نص هذه الكلمة في محضر الجلسة .

السيد مندوزا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد السلفادور كان من بين مقدمي مشروع القرار الذي اعتمد باتفاق الرأي في جلسة صباح أمس التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة ، والمتعلق بالبند المعنون " سلامة الطيران المدني الدولي " .

ورغم ان عطية اختطاف الطائرات وغير ذلك من الاعمال التي ترتكب في مختلف بقاع العالم ، بما يعود بأثر ضار على الطيران المدني ، تعتبر دلالات واضحة على الارهاب الدولي ، وقد ادراج النظر في هذا الموضوع في جدول اعمال اللجنة السادسة في هذه الجمعية العامة ، اننا نشعر انه من المستصوب ان يدرج في جدول اعمال الجمعية العامة هذا البند الخاص الجديد تحت العنوان الذي ذكرته ، وان يحال هذا البند الى اللجنة السياسية الخاصة .

ان ادراج هذا البند الجديد والسرعة التي عملنا بها في هذه الحالة . امران لهما ما يبررها تماما نتيجة للنداء* الذي وجهه الاتحاد الدولي لجمعيات طياري الخطوط الجوية الى الجمعية العامة ، والذي اعرب فيه عن قلقه الشديد نتيجة الحوادث الاخيرة التي هزت العالم . ان الارهاب في كل اشكاله بما في ذلك اختطاف الطائرات ، والاعمال المتعلقة بذلك ، انما هو جريمة بغليظة ولا يمكن من وجهة نظرنا ان يكون لها ما يبررها في أية ظروف حتى اذا كانت تحركها دوافع من السخط او خيبة الامل ، او الكفاح من أجل تحرير الشعوب المغلوبة على أمرها . فهي دائما جريمة ، وجريمة عامة ، ولا ينبغي بأي حال من الاحوال ان نكفيها بأنها جريمة سياسية لأن الاركان المميزة للجريمة السياسية ليست متوفرة في هذا النوع من العمل .

ورغم اننا ندرك أن هذه هي الاستجابة السياسية من قبل المجتمع الدولي لهذه التصرفات التي اثارت استهجان كل العالم ، فقد رأينا انه من الضروري ان نواصل بحث هذا الموضوع فيما يتعلق بالحاجة الى ايجاد تدابير فعالة لضمان سلامة الطيران المدني الدولي ، ولكي نقضي على امكانيات عطيات القتل واختطاف الطائرات .

ونحن نفهم ان هذا ليس بالامر الهين في عالم نجد فيه تهاينا كبيرا في وجهات النظر والمعايير والفلسفات ، والمصالح التي تباعد بين الشعوب الممثلة هنا فهذا امر واضح . ورغم كل ذلك فان القيم الانسانية التي تتعرض للخطر قيم ضخمة وهائلة ولا غنى عن أن نواصل مناقشة هذه المشكلات ودراستها بالتفصيل .

ان اجراءات اتفاق الرأى التي نتابعها في المحافل الدولية ، من وجهة نظرنا ، أمر مرغوب فيه للامور السياسية المحضة ، ولكنه قد لا يكون مناسباً للامور الاخرى . لقد قلت في البداية اننا قد شاركنا في تقديم مشروع القرار الذى اعتمد باتفاق الرأى في اللجنة السياسية الخاصة . وقد شاركنا في تقديمه ، ونحن نفهم تماما الصعاب التي تعوق اعتماد أى نوع آخر من القرارات . وقد اعتمدنا كذلك التعديلات التي اقترحت في اللجنة لاننا فهمنا أن هذه التعديلات لا تدخل تغييرات جوهرية على النص الاصيلي الذى قدمه عدد كبير من الدول الاعضاء . وما كنا مؤيدين لأى قرار أو تعديل يمكن أن ينال ويضعف من الاساس الذى يستند اليه النص الاصيلي ألا وهو تعزيز سلامة الافراد في عطيات السفر الجوى المدني . وبإيجاز فان وفدى يرى اننا باعتماد القرار المعني نكون قد اتخذنا خطوة هامة الى الامام في الجهود المشتركة التي تبذلها الدول لكي تضع نهاية لهذه الممارسة البغيضة لاختطاف الطائرات .

السيد ديمز أورزوا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفدى من جديد ان يسجل

في هذه الجمعية آراءه فيما يتعلق بسلامة الطيران المدني الدولي . ان احد الاهداف الاساسية للامم المتحدة هو التعاون الدولي ، وان الاتصالات ، والتجارة ، وتبادل المعرفة بين الدول والاشخاص ، هي الوسائل والغايات لذلك التعاون ، واحدى الوسائل الفعالة لتحقيق هذه الاهداف وتحقيق تلك الغايات هي اليوم الطيران المدني الدولي ، لذلك فانه عندما لا تفي الدول بالتزاماتها ، وبواجباتها بالتعاون مع الدول الاخرى في معاقبة الجرائم التي تمس الاتصالات والمواصلات والمبادلات الدولية ، كما هو الحال في اختطاف الطائرات ، هذا بخلاف مساسها بحقوق اخرى ، فهي تخل بالمقاصد الاساسية للتعاون الدولي . ان اختطاف الطائرات هو بطبيعته جريمة دولية . فهي تمس الحقوق الدولية المتعلقة بالنقل وسلامة وسائل الاتصالات ، كما انها تمس حقوق الدول ، والمجتمع الدولي المنظم فيما يتعلق بضمان حقوق جميع الافراد .

وبالمثل فانها تتعارض مع تشريعات العديد من الدول ، لان هذه الجرائم تقع في دول عديدة وربما يكون ذلك بسبب اختلاف الجنسية أو الضغوط التي تمارسها في تهديد حياة ضحايا هذه الاعمال . ونختتم حديثنا قائلين بأنها ليست جريمة يمكن ان نواجهها عن طريق الاجراءات التشريعية المحلية في كل دولة لانها غير قابلة للتطبيق خارج اقليم الدولة المعنية .

وبالتالي ، فان التعاون الدولي يصبح ضروريا ، وانه يجب على الدول التي تصل اليها الطائرة المخطوفة أن تتعاون مع الدول الاخرى بدلا من أن تشل حركتها بادعاء سيادتها وامتناعها عن معاقبة المذنبين . ولكننا نود القول أنه يجب على جميع الدول ان تتوفر لها الارادة السياسية كي تتعاون في كل الحالات التي تمس الطيران المدني الدولي بغض النظر عن الدوافع السياسية . ولكن اذا لم تتوفر الارادة السياسية لبعض الدول ، فمن الممكن ان يحاول مختطفو الطائرة توجيهه أية طائرة الى تلك الدولة .

ان هذه الاعمال التي ننظر فيها الآن هي جرائم موضوعية . وان الدوافع المزعومة وراء اعمال المختطفين يجب ألا تعمي بصائرنا ولا تفهم هذه المنظمة انها ستبقى جريمة بغض النظر عن مبرراتها لأنه ماهي علاقة الضحايا بما يشكو منه المختطفون في مواجهة حكومة معينة أو نظام سياسي معين ؟ وكذلك ماهي العلاقة بين الضحايا وبين العقائد الفكرية لمختطفي الطائرات ؟ اذا اردنا ان نضطلع بمسؤولياتنا كمثليين لدول متحضرة ، فان هذه المسؤولية واضحة ، وبالتالي يجب ان تكون هناك ارادة دائمة لدى جميع الدول الممثلة في هذا المحفل الدولي كي تتم ادانة مختطفي الطائرات وكي تتعاون الدول فيما بينها لوضع حد لعمليات الاختطاف ولمعاقبة المذنبين وتسليمهم . وأى شيء خلاف ذلك لن يكون من شأنه سوى بلبلة القضية بدلا من تحقيق الاهداف الواردة في مشروع قرارنا .

ان مشروع قرار كهذا يجب ألا يستخدم لتعزيز أهداف أخرى ، ولتحليل حقوق وتطلعات سياسية مهما كانت مشروعة بغية تأييد المبادئ العقائدية أو متابعة أغراض أخرى .
ان أية محاولة لعدم ادانة هذا النوع من الجرائم ، أو محاولة تبريرها بأهداف معينة أمر يستحق ادانة الأمم المتحدة ، تماما كي تدين المختطفين .

ان الاعتبارات التي تخفف المسؤولية الجنائية للمذنبين ، أو التي تزيد هذه المسؤولية ، ليست عناصر نستطيع أن ننظر فيها في مداولا تنا ، بل انها أمور يجب أن ننظر فيها وتفصل فيها المحاكم التي تحاكم المختطفين .

لكل هذه الاعتبارات اشترك الوفد الشيلي مع ٥٠ دولة أخرى في تقديم مشروع القرار الذي وافقنا عليه ، والذي يمثل بالنسبة لنا خطوة أولى نحو ارساء القواعد التي تسمح لنا مستقبلا بضممان سلامة الطيران المدني الدولي .

السيد زاکمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي

يود أن يؤكد ما أعرب عنه عدد من الوفود هنا وفي اللجنة السياسية الخاصة ، وهو أنه من الضروري ، لصالح العلاقات السلمية بين الدول ، أن نضمن سلامة الطيران المدني الدولي ، دون أية مخاطر .
ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدين القرصنة الجوية وأخذ الرهائن لأسباب انسانية وسياسية ، خاصة بسبب الخطر الكبير الذي يتهدد سيادة وأمن الدول .

ووفقا لهذا الموقف ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتبر طرفا في اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، التي وقعت في لاهاي في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، واتفاقية الاستيلاء غير المشروع على الطائرات التي وقعت في مونتريال في ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ .
هاتان الاتفاقيتان - فضلا عن اتفاقية عام ١٩٧٣ الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى على متن الطائرات ضد الأشخاص المحميين دوليا ، بما فيهم الممثلين الدبلوماسيين - تصفا الهجمات ضد الطيران المدني الدولي بأنها جرائم خطيرة . وفي قانون خاص أصدرته الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن مسؤولية مختطفي الطائرات صدر في ١٢ تموز / يوليه ١٩٧٣ ينص على الحكم بأقصى العقوبات على القرصنة الجوية .

ان وفدى يرى أنه ينبغي أن نعلق أهمية خاصة على زيادة فعالية هذه الاتفاقيات ، التي عن طريقها تعهدت الدول الأطراف - على سبيل المثال - بأن تسلّم أو تعاقب المجرمين الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم ، وأن ينقلوا أحكام هذه الاتفاقيات وأن يترجموها في تشريعاتهم المحلية ، بما في ذلك التزام هذه الدول بها في ممارستها .

ان وفدى يود أن يؤكد ، بصفة خاصة ، هذا الجانب ، لأنه لا يمكننا إلا أن نسجل أن أحكام هذه الاتفاقيات تطبق بطرق مختلفة تماما من قبل بعض الدول التي أيدت - بتأكيد كبير - ادراج هذا البند في جدول الأعمال . وقد ذكرت بعض الأمثلة هنا . أن صيغة " تسليم المجرمين الفارين أو معاقبتهم " غالبا ما استعملتها بعض الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات ، بذريعة دوافع سياسية ، حتى لا تعاقب على مثل هذه الجرائم ، أو أن توقع بشأنها عقوبة رمزية . وبالتالي ، فان تخفيف العقوبة يزيد من مثل هذه الجرائم . ان وفدى يعتقد أن تسليم مثل هؤلاء المجرمين سوف يكون أفضل ضمان لمحاكمتهم محاكمة عادلة .

ان وفدى ضد النظر بشكل انتقائي في هذه المسألة ، التي تجد التعبير عن نفسها في حقيقة أن بعض الدول - بالنسبة لتعرض طائرات بعض الدول الاشتراكية لعطيات الاختطاف - تلجأ الى تدابير مدفوعة بأهداف سياسية معينة .

ولهذا السبب ، فان وفدى يؤيد ، بصفة خاصة ، أولئك المتكلمين الذين سبقوني ، والذين طالبوا في بياناتهم بزيادة فعالية الاتفاقيات القائمة ، ويجاد الشروط القانونية المحلية المسبقة التي تتضمن تسليم هؤلاء المجرمين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أدعو للكلام ممثل كوبا ، الذي طلب الكلمة ممارسة

لحقه في الرد .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس ، أعتر لأني أستنفد

المزيد من وقت الجمعية العامة لكنني أشعر أنه لزاما علي أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الجزء الأخير في بيان السيد ولف عضو الكونغرس وممثل الولايات المتحدة . قيل كل شيء ، سأقول أن بلدي لا يشجع على اختطاف الطائرات أو السفن . وقد أثبتنا ذلك ،

ليس عن طريق كلمات بلاغية نطقنا بها من فوق احدى المنصات ، ولكننا أوضحنا ذلك بالحقائق .
ان تشريعاتنا الوطنية تعاقب على تلك الجرائم وقد تم تطبيق ذلك باستمرار حتى بالنسبة لهؤلاء الذين
يمارسون مثل هذه الجرائم ولو جاءوا من بلدان تمارس حكوماتها سياسة العداء نحو كويا أو تشجيع ،
أو تحبذ أو تسمح الأنشطة ذاتها ضدنا ، كما كان هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة طوال ما يزيد
على عشر سنوات .

وحتى عندما اضطر بلدي الى اعلان انتهاء العمل بالاتفاق الثنائي المبرم مع الولايات المتحدة
ذلك نتيجة لأن الأنشطة الارهابية وأعمال القرصنة استمرت بعد توقيع ذلك الاتفاق ضد طائراتنا
وسفننا ، وقد بلغت ذروتها يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر من العام الماضي عندما اضطرت حكومتنا الى
ادانة حكومة الولايات المتحدة وأعلنت رسميا أن الاتفاق لم يعد سارى المفعول ، فان هذا لا يعني
بأى حال أن حكومتي سوف تغيّر سياستها التي تقضي بعدم التشجيع على أية عمليات تتصل بالقرصنة
الجوية في هذا الجزء من العالم .

وعلى أى حال ، فان السيد وولف كأحد أعضاء الكونغرس الأمريكي ، لم يجد صعوبة في ان يبين انه ما بين ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ اختطفت عشرات السفن والطائرات الكويتية ، وحوّلت الى الولايات المتحدة ، حقا ، انه كممثل للكونغرس الأمريكي ، ولا أدري لأية فترة مارس هذه المهمة ، كان ضمن أعضاء الكونغرس الذين استقبلوا بحفاوة هؤلاء المجرمين ، وأتاحوا لهم فرصة الحديث من منسبر الكونغرس للافتخار بجرائمهم .

ومن ناحية أخرى أعتقد بصدق وأمانة انه لا داعي لأن أستبيحكم هنا - حضرات السادة الأعضاء - الذين يعيش بعضكم في نيويورك بصورة دائمة ويحضر البعض الآخر اليها مؤقتا ، لكسي أشح لكم كيف وافقت حكومة الولايات المتحدة على مثل هذه العمليات لمدة تزيد على عشر سنوات وشجعت الارهابيين عليها ضد كوبا من الأراضي الولايات المتحدة .

ان السيد وولف عضو الكونغرس شرح لنا في كلمته اليوم الامكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للرقابة في المطارات . ونلاحظ انه على معرفة تامة بعلم الالكترونيات ، وانه ، مثل الملايين الآخرين ، قد شاهد أفلاما ملونة انتجها بيل مويرس تشرح كيف تمت العمليات من ساحل الى آخر ، وفي هذا العرض الوثائقي التسجيلي أجرى السيد مويرس - شخصا - مقابلة مع ارهابيين يقيمون في هذا البلد ، قالوا ، دون اخفاء وجوههم - وانني أكرر ، في التلفزيون الملون ومن ساحل - آخر - كيف قاموا بالعمليات الارهابية ضد كوبا ، وقالوا أين ومتى قاموا بذلك . وعلى حد علمي ، وانا كنت مخطئا - سوف تسنح الفرصة لممثل الولايات المتحدة ليقول ذلك - فان السلطات في الولايات المتحدة لم تتخذ أى اجراء بعد ضد هؤلاء الارهابيين .

انني اعتقد ان هناك وثائق كافية ، وكثير من التقارير التلفزيونية ، وأدلة أخفيت من قبل الصحافة في الولايات المتحدة ووسائل الاعلام . ان الولايات المتحدة ، لسنوات طويلة ، قسدت سمحت بمجموعة من الأعمال الارهابية الاجرامية ارتكبت من أراضي الولايات المتحدة ضد بلادى ودول أخرى . ومازلنا نسمع عبارات الأسف الكاذب ، والايماآت التي تتسم بالمبالغة وعدم الصدق من فوق هذا المنبر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمت الجمعية بحثها للبند ١٢٩ من جدول

أعمالها .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أحيط السادة الأعضاء علما ، بشأن برنامج عملنا في الأسبوعين القادمين .

كما أعلنت من قبل ، فان التصويت بشأن مشروع القرار الخاص بالبند ٩١ من جدول الأعمال بشأن مسألة ناميبيا ، سوف يكون أول بند صباح باكر . والبند الثاني سوف يكون البند ١٤ ، وهو تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي صباح الاثنين ٧ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تبدأ الجمعية العامة بحثها للبند ٢٨ من جدول الأعمال وهو مسألة قبرص . وبعد الظهر سوف يضم جدول الأعمال تقارير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وكذلك البند ٧٩ الخاص بما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير .

وفي يوم الثلاثاء ٨ تشرين الثاني / نوفمبر سوف نستأنف بحث البند ٢٨ وهو مسألة قبرص، واذنا لزم الأمر فاننا نواصل يوم الأربعاء ٩ تشرين الثاني / نوفمبر دراسة هذا الموضوع .

في صباح الخميس ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تبحث الجمعية العامة البند ٢٩ بعنوان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

بعد ظهر الجمعة ١١ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تبحث الجمعية العامة البند ٢٦ بعنوان اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها ، وسوف نبدأ أيضا - بحث البند ٢٧ الخاص بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

وفي يوم الاثنين ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر سوف تواصل الجمعية العامة بحث البند ٢٧ الخاص بسياسة الفصل العنصرى ، وسوف تخصص لبحث هذا الموضوع عدة جلسات متتالية .

انني آمل ان هذه المعلومات المسبقة سوف تساعد الوفود في تنظيم عملنا . وان قائمة المتحدثين بشأن البنود التي ذكرتها الآن مفتوحة ، وأود أن تقدم مشروعات القرارات الضرورية لكي يتم تعميمها بأسرع ما يمكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥